وهذا هو الاشبه ومسئلتنا والفرق بين الغائب والاخرس ان الغائب يمكن
الوصول الى نطقه فلم يعتبر كتابته في القصاص ولم يمكن الوصول الى نطق الاخرس وجب
عليه القصاص بكتابته ولا يخل الاخرس بحد القذف ولا في غيره لان الحد لم يشرع
الا بصريح القذف وفي غير الصريح شبهة والحدود تندرئ بالشبهات والاشارة
والاباية من الاخرس محتملة لما ليس بصريح من الناطق فلا يثبت به الحد ولان اقامة
اشارة الاخرس وكتابته مقام النطق امر صعب ويمكن دعوى ثبوت ذلك في الحاضر ولا يمكن ذلك
بالغائب والميت ولا يحل له ولورثته عفو عنه لاحتمال القصاص منه لان السارق
قد يضمن التصديق وانما سقط القصاص باشارته وكتابته وكل منهما امر صعب
فسقط بشبهة التصديق والصعوبة من الحد والقصاص حتى لا يقام الحد باشارة
الاخرس وكتابته ويقام القصاص ان الحد لا يقام الا بيقين لاشبهة فيه الا ترى ان
الشبهة تلوط الحرام والاقتراب لا توجب الحد والقصاص يقام بالسبب الحد
الاقرار المطلق للقتل وان لم يوجد التعريض بالعمد وحاصله ان القصاص فيه
معنى العقوبة لشرعيته جانوا للغايات فثبت مع الشبهة كما في سائر المعاوضات
بخلاف الحدود لانها شرعت زواجر حقا لله تعالى ليس فيها معنى العوض فلم تثبت
مع الشبهة لعدم الحاجة الى اثباتها لان الحدود تحتال في درئها لان اثباتها
قالوا ودلت المسئلة على ان الاشارة معتبرة وان كان قادرا على الكتابة لان حدا
جمع بينهما فاذا كان الاخرس يكتب او يومئ بحال فوق ما يومئ به بعض مشايخنا ان
الحالة اذا وجد عليها لم يعتبر الاشارة قال ان الاشارة حجة ضرورية ولا ضرورة مع القدرة
على الكتابة وقول اصحابنا حجة ضرورية ثبت حجيتها عند العجز عن البيان وهما مسئلتان
ان الكتابة كالنطق لا يتبين منه عزم ولو وقع الطلاق لو قع بمجرد نيته وذلك لا يجوز لان البيان
ان يكتب طلاقا وعتاقا على كما لا يتبين فيه الخط وكان لا على رسم كتاب رسالة فهذا ينوي فيه لان مثل
هذه الكتابة قد يكون لانشاء وقد يكون لتجربة الخط والقلم والبياض فيتوقف فيه كما في الالفاظ التي

لان الاشارة اقرب الى النطق من اثار الاقلام بيانه ان العلم الحاصل بالكتابة يحصل بالنظر والاتلام
وهي منفصلة عن الكاتب والعلم الحاصل بالاشارة يحصل بما هو متصل به وهو رأسه فكان
المتصل بالشخص اقرب اليه من المنفصل ما قوله لا يعتبر الاشارة مع القدرة على الكتابة فممنوع
لان الاشارة يعتبر مع القدرة على البيان من كل وجه وهو النطق ومع القدرة على الكتابة اولى
الا ترى انها قالوا التجارب في الصحيح في باب الاشارة في الطلاق والامور قال ابن عمر قال النبي صلى الله
عليه وسلم لا يجوز ان تتبع مع العين ولكن يذهب بهذا واشار الى لسانه وقال فيه ايضا وقال
انس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم بيده الى ابي بكر ان يتقدم وقال فيه ايضا وقال ابو قتادة
قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصيد لمحرم احد منكم امره ان يحمل عليه او اشار اليه قالوا
لا قال فكلوا وفيه ايضا باسناده الى عكرمة عن ابن عباس قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على
بعيره وكان كلما اتى على الركن اشار اليه وكبر وفيه ايضا باسناده الى عبد الله بن دينار عن ابن عمر
قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الفتنة من هاهنا واشار الى المشرق وفيه ايضا باسناده الى عبد
الله بن ابي اوفى قال كنا في سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما غربت الشمس قال لرجل انظر فاجدح
لي قال يا رسول الله لو امسيت ثم قال انزل فاجدح له قال يا رسول الله ان عليك نهارا قال انزل
فاجدح فنزل فجدح له فشرب رسول الله ثم اومأ بيده الى المشرق فقال اذا رأيتم الليل قد
اقبل من ههنا فقد افطر الصائم وقال البخاري ايضا في كتاب الصوم من الصحيح باسناده الى ابن عمر
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وخنس ابهامه في الثالثة وقول خنس ابي بعض
والانخناس الانقباض ذكره الخطابي في شرحه وقال شمس الائمة السرخسي في شرح الجامع واذا طلق الاخرس
امرأته في كتابه وهو يكتب جاز عليه من ذلك ما يجوز على الصحيح في كتابه لان الاخرس عاجز عن
الكلام وهو قادر على الكتاب مقدور الصحيح في كتاب سواء والاصل ان البيان في الكتاب مثل البيان
باللسان لان المكتوب هو في منظومة تدل على مفهوم كالكلام الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان مأمورا بتبليغ الرسالة وقد بلغ تارة بالكتاب فتارة باللسان ثم الكتاب على ثلاثة اوجه احدها
ان يكتب طلاقا وعتاقا على ما لا يتبين فيه الخط كالهواء والماء فلا يقع به شيء نوى او لم ينو لان مثله
هذه الكتابة كالصوت لا يتبين منه حروف ولو وقع الطلاق لوقع بمجرد نيته وذلك لا يجوز لما بينا
ان يكتب طلاقا ما ذكرناه على ما يتبين فيه الخط ولكن لا على رسم كتاب رسالة فهذا ينوي فيه لان مثل
هذه الكتابة قد يكون لانشاء وقد يكون لتجربة الخط والقلم والبياض فيتوقف فيه كما في الالفاظ التي

الرجل